مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

المعضلة السياسية العراقية
الاختلالات بين الهيكلية والتمثيل

نبيل جبار العلي التميمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

المعضلة السياسية العراقية: الاختلالات بين الهيكلية والتمثيل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال راي

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

نبيل جبار العلي التميمي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

لا تزال المشاكل السياسية في العراق، منذ أكثر من عقدين، تمثل المحور الرئيسي للنقاشات بين الأحزاب والحركات السياسية، سواء تلك التي تتولى السلطة أو التي تمثل المعارضة. ورغم طول فترة التجربة السياسية نسبياً، فإن محاولات تشخيص تلك الأزمات وتصنيفها تظل محدودة، كما يغيب النهج العلمي في تحليلها وتصنيفها بشكل دقيق، مما يعيق وضع حلول فعّالة أو تبني برامج سياسية واقعية وقابلة للتنفيذ. إن إعادة تحليل المشاكل بطريقة تتيح استنتاج الأسباب الجوهرية وما ترتب عليها من مشكلات فرعية تمثل الخطوة الأولى نحو فهم عميق للأزمات، وهي كذلك خطوة ضرورية للوصول إلى حلول ناجحة.

عند متابعة برامج الأحزاب والحركات السياسية في العراق، يتضح أن الأهداف والبرامج السياسية عادة ما تتشابه إلى حد كبير، سواء في تناول المشاكل أو اقتراح الحلول، ورغم هذا التشابه والتوافق الظاهري بين الأطراف المختلفة، فإن الأزمات تبقى قائمة دون حلول تُذكر، حتى أصبحت تلك المشاكل سمةً بارزة للنظام السياسي .

ومن منظور تحليلي أعمق، نجد أن هذه البرامج السياسية غالباً ما تفتقر إلى الانسجام الداخلي أو تتضمن تناقضات واضحة، على سبيل المثال، رفعت بعض الأحزاب شعار «نبذ المحاصصة السياسية» في فترات متعددة، لكنها في الوقت ذاته مارست المحاصصة بشكل مباشر خلال فترة تبنيها لهذا الخطاب وما بعدها، وهذا مجرد نموذج للعديد من التناقضات المشابهة. لذلك، نرى أن غياب الفهم العميق للمشاكل والأزمات السياسية، وافتقار التحليل الموضوعي لتصنيفها وتحديد العلاقات السببية بينها، يُعد من أبرز العوائق أمام الحلول الفعّالة.

إن التصنيف العلمي للمشاكل وتحليلها بشكل منهجي هما أساس لوضع حلول مناسبة، ومن ثم تبني برامج سياسية بناءة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع. لذلك قد شخصنا الازمات والمشاكل السياسية في العراق من خلال هذا البحث الى صنفين:

الأول: المعضلات الهيكلية

والثاني: المعضلات التمثيلية (التطبيقية)

حيث يتطلب حل المعضلات الهيكلية التي تعتري النظام السياسي القائم - كما سيتناول البحث- اجراء تغييرات جوهرية في النظام وهو مايطلق عليه بـ (التغيير)، في حين يكون حل المعضلات التمثيلية باجراء تغييرات غير جوهرية وقد تكون تكميلية وهو ما يطلق عليه بـ (الاصلاح)، ولكل من التغيير والاصلاح مسار يختلف عن الآخر. يواجه العراق أزمات سياسية مركبة يمكن تصنيفها ضمن صنفين رئيسيين يرتبطان ببنية النظام السياسي وطريقة تمثيله وتنفيذه، الأولى هيكلية والثانية تنفيذية، كما سيتم استعراضها.

أولاً: المعضلة الهيكلية – سلسلة الأزمات المترابطة

تعاني البنية السياسية العراقية من خلل أساسي في تصميم النظام السياسي، وهذا الخلل أدى إلى سلسلة مترابطة من الأزمات، حيث تسبب كل خلل في ظهور خلل آخر:

1. عدم توافق النظام السياسي مع ظروف العراق الاجتماعية والتكوينية للعراق

صُمم النظام السياسي الحالي (النظام البرلماني) على افتراض أن التمثيل الشعبي في البرلمان قد يمنع من الانفراد بالسلطة، وهو أمر كان هاجساً طبيعياً عاشه العراقيون بعد ما يقارب من أربعين سنة من الحكم الدكتاتوري. إلا أن هذا النظام قد لا يضمن بالضرورة وجود دور للأقليات في السلطات التنفيذية، وذلك لأن التركيبة السكانية في العراق تشمل أكثر من نصف السكان من الشيعة، وما يقارب الربعين لكل من السنة والأكراد، بالإضافة إلى أقليات أخرى محدودة.

إذا تم تطبيق النظام البرلماني بشكله المعهود، سيشكل الشيعة الأغلبية في مجلس النواب، وقد تدفع هذه النتيجة إلى سيطرة الشيعة سياسياً على السلطات التنفيذية، مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وغيرها من المناصب العليا. خصوصاً أن تلك الأحزاب العراقية قد صنفت نفسها وفقاً لهذا التصنيف العرقي والطائفي منذ أيام المعارضة قبيل إسقاط النظام في 2003. فالأحزاب قد عرفت نفسها إما كأحزاب شيعية تضم عناصر شيعية، أو كأحزاب سنية، أو كأحزاب قومية كردية.

وقد يفتح استحواذ الأغلبية الشيعية على مفاصل الحكم في العراق الأبواب لمشاكل داخلية أخرى قد تمتد إلى مطالبات الأقليات بالتقسيم أو على الأقل عدم انخراط الأكراد ضمن التكوين الجديد للعراق بعد 2003، مما قد يؤدي إلى سعيهم لنيل الاستقلال. لذا، اتفق الفرقاء السياسيون جميعاً، وبرعاية أمريكية خلال فترة الاحتلال الأولى، على مبدأ الشراكة السياسية، أو ما يعرف بالمحاصصة، التي تتضمن تقاسم السلطات التنفيذية بين المكونات الاجتماعية الأساسية. وجرى هذا العرف - غير المثبت دستورياً - إلى اختيار رئيس جمهورية من القومية الكردية، ورئيس برلمان من العرب السنة، ورئيس وزراء من العرب الشيعة. كما تم تقاسم الوزارات أيضاً وفق نفس المبدأ، إضافة إلى توزيع المناصب الأقل درجة من وكلاء الوزراء والمديرين العامين ورؤساء الهيئات نزولاً، وذلك كطريقة لحل الإشكاليات الناتجة عن استحواذ الأغلبية على المشهد السياسي.

2. المحاصصة السياسية

ترتب على مبدأ الشراكة السياسية (المحاصصة) السابق ذكره اختيار شخصيات غير مؤهلة لتولي المناصب العامة، بناءً على الانتماءات الحزبية أو الطائفية بدلاً من الكفاءة. فلم تكن الأحزاب السياسية مهتمة بمعايير اختيار المسؤولين التنفيذيين أو حتى مرشحي ممثلي الشعب في البرلمان العراقي، بل كانت تركز اهتمامها على اختيار شخصيات تدين بالولاء المطلق لتحقيق أهداف الحزب ومصالحه الشخصية، بعيداً عن الأهداف والمصالح العامة.

3. تولي المناصب من قبل غير المؤهلين

أدى غياب الكفاءة إلى ضعف المؤسسات، وتراجع الأداء الحكومي، وغياب آليات المساءلة والمحاسبة الفعّالة. فأصبحت مؤسسات الدولة ووزاراتها ملكية خاصة للأحزاب السياسية وقياداتها، وبات من الصعب على الجهات الرقابية أو التنفيذية محاسبة المسؤولين التنفيذيين. حتى أصبحت المساءلة حالة سياسية يُعبَّر عنها أحياناً بـ»الاستهداف السياسي لحزب ما»، أو شاع ما يعرف بـ»الابتزاز السياسي»، بدلاً من أن تكون المحاسبة حالة قانونية تحمي المصالح العامة. ورغم قلتها، لا يمكن إنكار بعض الجهود البرلمانية أو في الهيئات الرقابية التي كانت تتسم بالمهنية في إجراء بعض صور المساءلة والمحاسبة.

4. غياب المساءلة والمحاسبة

أتاح غياب المساءلة والمحاسبة المجال لتفشي الفساد الإداري والمالي في مختلف مستويات الدولة. ونظراً لحجم الدولة واتساع أدوارها، فإن آثار الفساد امتدت لتضر بغالبية السكان، مما خلق فجوة طبقية كبيرة وأفقد الثقة بالمنظومة السياسية.

5. انتشار الفساد

نظراً لاتساع دور الدولة في العراق ومساهمتها الواسعة في قطاعات مختلفة مثل الصحة والكهرباء والبلديات والعديد من القطاعات الأخرى، فقد توسع تأثير الفساد بشكل كبير. وأسفر الفساد عن عجز النظام في تلبية احتياجات الشعب، مما أدى إلى:

- تدهور الخدمات العامة وضعف تقديم الخدمات، وعلى رأسها تزويد الطاقة، والخدمات البلدية، والبنى التحتية، والخدمات الصحية، وغيرها.
- ارتفاع معدلات البطالة فقد ظلت معدلات البطالة تتراوح بين 13 % و20 % طيلة العقدين الماضيين.
- مستويات فقر مرتفعة، حيث شكل الفقر معدلات تتراوح بين 18 % و22 % خلال العشرين سنة الماضية، مع معدلات مقاربة للطبقة الوسطى الحرجة التي تقف أعلى خط الفقر بقليل.

ونتيجة لهذه السلسلة من الأزمات، أصبح النظام السياسي عاجزاً عن تلبية متطلبات الشعب وإدارة الدولة بشكل فعال.

ثانياً: المعضلة التمثيلية – سوء الإدارة والحوكمة

ترتبط هذه المعضلة بالفاعلين السياسيين الذين يمثلون النظام ويشرفون على تطبيقه، فدور الفاعلين قد يكون محورياً ومؤثراً، فافتراض وجود نظام سياسي محكم ورصين لا يكفي لضمان تطبيق امثل للعملية السياسي او العكس أحيانا، ففي الأنظمة التي تعاني من بعض التشوهات، يسعى الفاعلون السياسيون عادةً إلى:

• العمل على معالجة الاختلالات دون خرق القوانين أو تجاوز الدستور.

• محاولة تحسين الأداء بما يضمن الاستقرار السياسي وتجنب الازمات.

ولكن في العراق، بدلاً من ذلك:

1. ساهم العديد من الفاعلين السياسيين في تفاقم الأزمات نتيجة سوء تطبيق القوانين.

2. استُغل النظام لتحقيق مصالح حزبية وشخصية ضيقة.

3. أُضيفت تشوهات جديدة للنظام عبر تطبيق سيء، حتى في حال وجود نصوص دستورية جيدة.

نتيجة لذلك ادت الاختلالات التمثيلية (التطبيقية) الا زيادة الازمات وتفاقمها في العراق فبدلا من محاولة تخفيف الازمات ساهم الفاعلين السياسيين لزيادة اثر تلك الازمات وتعاظمها , حتى ظهرت لنا ازمات اكبر واصبحت في فترات معينة مهددة للنظام السياسي باكمله , ومنها موجة السخط الشعبي على السياسات الحكومية سنة 2014 التي حددن حينها النظام السياسي ووحدة اراضي العراق , وايضا الخلاف القائم بين المركز واقليم كرستان حول قضايا مختلفة ومنها النفط والغاز والقوانين الاتحادية والموازنات وغيرها .

ما يحدث في العراق هو مزيج من خلل هيكلي في النظام السياسي، وسوء إدارة وتمثيل من قبل القوى السياسية، مما جعل المعضلة مركبة وصعبة الحل. إن أي محاولة لإجراء حلول لمشاكل كانت نتيجة لمشاكل أخرى قد يكون مصيرها الفشل. كما أسلفنا، فإن جهود مكافحة الفساد قد لا تكون مجدية إلا إذا عالجنا بدايةً شكل النظام السياسي الذي لا يعتمد على المحاصصة في تطبيقاته، ويضمن لنا إجراء المساءلة والمحاسبة دون أن تفسر كاستهدافات سياسية، ليكون من الممكن إجراء المساءلة والمحاسبة بشكل فعال.

التغيير والإصلاح: مساران للحل

أولاً: التغيير

إذا كان الخلل الرئيسي هو في طبيعة النظام السياسي ذاته، فإن الحل يكمن في إعادة النظر في الأسس الهيكلية للنظام من خلال:

1. تعديل الدستور بشكل جوهري ليعكس احتياجات المجتمع العراقي.
2. إعادة تصميم آليات إدارة الدولة بشكل يتوافق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: الإصلاح

أما إذا كان السبب الرئيسي للأزمة هو سوء استخدام النظام السياسي من قبل الأحزاب ورجال السلطة، فإن الإصلاح يمكن أن يكون المسار الأنسب، ويشمل:

1. توعية المواطنين بأهمية اختيار الكفاءات الأصلح خلال الانتخابات.
2. تعديل قانون الانتخابات ليصبح أكثر عدالة وشفافية، ويحقق تطلعات الناخبين .
3. العمل على سن قوانين جديدة تخدم الصالح العام أو تعديل القوانين الحالية بما يعزز الأداء الحكومي.
4. تحسين الأداء الحكومي من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.
5. إجراء تعديلات دستورية غير جوهرية لمعالجة بعض التشوهات دون المساس بأسس النظام.

الخاتمة

إن مواجهة المعضلة العراقية تتطلب فهماً دقيقاً للعوامل المتشابكة بين الخلل الهيكلي وسوء التمثيل. سواء كان الحل في التغيير الجذري أو الإصلاح التدريجي، فإن مسؤولية فهم هذه المعضلات وتحليلها تقع بصورة رئيسية على عاتق الفاعلين واللاعبين الأساسيين في المشهد السياسي العراقي. ويجب اعتماد التحليل العلمي والموضوعي للأزمات كأساس لتبني البرامج السياسية والانتخابية. ومن دون استيعاب أسباب هذه الأزمات وترابطها، قد يكون من الصعب على أي حزب أو تحالف سياسي القدرة على إجراء إصلاحات أو تغييرات.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org